

Distr.: General
2 February 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

برمودا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٤	أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٥	ثانياً - الميزانية
٦	ثالثاً - الظروف الاقتصادية
٦	ألف - لمحة عامة
٦	باء - الخدمات المالية
٨	جيم - السياحة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة تشمل مصادر خاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة في الموقع الشبكي

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



الرجاء إعادة استعمال الورق

250216 220216 16-01420 (A)



الصفحة

٨ البناء	دال -
٩ النقل والاتصالات	هاء -
٩ الظروف الاجتماعية	رابعاً -
٩ لمحة عامة	ألف -
١٠ العمالة	باء -
١١ التعليم	جيم -
١٢ الصحة العامة	دال -
١٢ الجريمة والسلامة العامة	هاء -
١٣ حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها	واو -
١٣ البيئة	خامساً -
١٤ المسائل العسكرية	سادساً -
١٤ العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية	سابعاً -
١٥ الوضع المستقبلي للإقليم	ثامناً -
١٥ موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٥ موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٦ الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	تاسعاً -

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: برمودا هي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل السلطة القائمة بالإدارة: الحاكم جورج فيرغيسون (أيار/مايو ٢٠١٢).

الجغرافيا: تقع برمودا في الجزء الغربي من المحيط الأطلسي، على بعد نحو ٩١٧ كيلومترا شرق ساحل ولاية نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية. ويتألف الإقليم من ٨ جزر رئيسية و ١٣٠ جزيرة أصغر حجما.

المساحة: ٥٣,٣٥ كيلومتراً مربعاً.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٣٧٠ ٤٥٠ كيلومترا مربعا.

السكان: ١٨٧ ٦٥ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٥).

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: ٨١,٢ سنة (الرجال: ٧٧,٩ سنة، النساء: ٨٤,٤ سنة (تقديرات عام ٢٠١٥).

التركيبة العرقية: نحو ٥٤ في المائة من السود و ٣١ في المائة من البيض و ١٥ في المائة من ذوي الأعراق المختلطة وأعراق أخرى (عام ٢٠١٠).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: هاميلتون.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء مايكل دنكلاي.

الأحزاب السياسية الرئيسية: تحالف برمودا الموحدة، وحزب العمال التقدمي.

الانتخابات: جرت أحدث انتخابات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ الانتخابات المقبلة: مقرر إجراؤها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

الهيئة التشريعية: تتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ الذي يضم ١١ عضوا يعينهم الحاكم (٣ أعضاء من اختيار الحاكم، و ٥ أعضاء يقترحهم رئيس الوزراء، و ٣ أعضاء يقترحهم زعيم المعارضة)، ومجلس النواب الذي يضم ٣٦ عضوا يُنتخبون ضمن ٣٦ دائرة انتخابية لولاية لا تزيد مدتها عن خمس سنوات.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٤٧٩ ٩١ دولارا (٢٠١٤).

الأنشطة الاقتصادية: الخدمات المالية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

معدل البطالة: ٧ في المائة (٢٠١٥).

الوحدة النقدية: دولار برمودا المربوط بدولار الولايات المتحدة بنسبة واحد إلى واحد.

نبذة عن تاريخ برمودا: اكتشفها في عام ١٥٠٥ الرحالة الإسباني خوان دي برموديث، وسميت في عام ١٥١٠ باسم "لا برمودا (La Bermuda)". وظلت غير مأهولة إلى أن استوطنها في عام ١٦٠٩ مستعمرون بريطانيون تحطمت سفينتهم على شعاها وهم في طريقهم إلى فيرجينيا. وفي عام ١٦١٢، وسع الملك جيمس الأول الميثاق الملكي الممنوح لشركة فيرجينيا ليشمل برمودا. وبعد أن أُلغي ميثاق الشركة في عام ١٦٨٤، أُلحقَ حكم هذه الجزر بالتاج البريطاني.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

- ١ - عُُدل دستور برمودا الذي صدر في عام ١٩٦٨ في خمس مناسبات، كان آخرها في عام ٢٠٠٣. ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، يمنح الدستور الإقليم حكما ذاتيا داخليا شبه كامل، يترك للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الحد الأدنى من الضوابط الدستورية. والحاكم (وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة) الذي يعينه التاج البريطاني هو المسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة.
- ٢ - وللإقليم نظام حكم برلماني يتألف من الحاكم، ونائب الحاكم، ومجلس الوزراء، وهيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين. ويعين الحاكم في منصب رئيس الوزراء عضواً مجلس النواب الذي يبدو أنه أقدر أعضاء المجلس على كسب ثقة أغلبية أعضاء المجلس المكون من ٣٦ عضواً يمثل كل منهم دائرة برلمانية. ويرأس رئيس الوزراء مجلس وزراء ينبغي ألا يضم أكثر من ١٤ عضواً من أعضاء الهيئة التشريعية.
- ٣ - ويستند القانون والنظام القانوني لبرمودا إلى تطبيق القانون العام الإنكليزي، ومبادئ الإنصاف، وتشريعات المملكة المتحدة (السارية منذ عام ١٦١٢) التي مُدد نطاق انطباقها ليشمل برمودا، والقوانين التي سنّها برلمان برمودا. ويُعين أعضاء هيئة القضاة باقتراح من رئيس القضاة. وفي برمودا ثلاث محاكم عاملة هي: محكمة الصلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لمواطني هذه الأقاليم.
- ٤ - ويجب ألا تقل سن الناخب عن ١٨ سنة في تاريخ إجراء الانتخابات العامة أو الاستفتاء وأن يكون حاملاً للجنسية البرمودية بحكم الميلاد أو بحكم الحالة، أو غير حامل للجنسية على أن يكون مسجلاً في قائمة الناخبين منذ ١ أيار/مايو ١٩٧٦. وقد تولى رئيس الوزراء الحالي، مايكل دنكلي من تحالف برمودا الموحدة، منصبه في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤،

خلفا لكريغ كانونيه المنتسب إلى نفس الحزب، والذي استقال من هذا المنصب. ويتمتع تحالف برمودا الموحدة بأغلبية مقعدين في مجلس النواب.

٥ - وفي عام ١٩٩٥، أُجري استفتاء على مسألة الاستقلال. ومن ضمن الـ ٥٨,٨ في المائة من الناخبين المؤهلين للتصويت الذين شاركوا في الاقتراع، وهو عدد صغير بمقاييس برمودا وفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، صوت ٧٣,٦ في المائة ضد الاستقلال. وكان الحزب الموجود في المعارضة آنذاك، وهو حزب العمال التقدمي، قد نظم في أوساط مؤيدي الاستقلال حملة لمقاطعة الاستفتاء بحجة أن المسألة ينبغي حسمها في الانتخابات العامة.

٦ - وكانت لجنة استقلال برمودا قد أفادت في تقريرها الصادر في عام ٢٠٠٥ بأن المسألة العرقية ظلت سمة حاضرة باستمرار في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لبرمودا عبر مختلف مراحل تاريخها. وقد استُغلت الانقسامات العرقية في برمودا بدرجة كبيرة إما لتأييد الاستقلال وإما لمعارضته، وكذلك لتحديد الأسلوب الواجب اتباعه للتحقق من رغبات السكان. فحزب العمال التقدمي، وهو الحزب الحاكم في عام ٢٠٠٥، كان يريد أن تُحسم مسألة الاستقلال في إطار انتخابات. وأفيد بأن حزب العمال التقدمي يظل ملتزما علنا باتباع سياسة فك الارتباط بالمملكة المتحدة. وفي المقابل، كان حزب برمودا المتحدة، الذي أصبح تحالف برمودا الموحدة، يؤيد إجراء استفتاء بشأنها. وخلصت اللجنة إلى أنه يتعين على الحزبين السياسيين أن يتبادلا الرأي بشأن مزايا الأسلوبين.

ثانيا - الميزانية

٧ - تبدأ السنة المالية للإقليم في نيسان/أبريل. ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، لا تزال أولويات التمويل في ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ تركز على الاقتصاد والتعليم والرعاية الصحية وإنفاذ القانون. وقد وُضعت الميزانية البالغة ١,٠٨ بليون دولار والخوافز الاقتصادية المرتبطة بها لتحقيق أهداف السياسات المحددة في المجالات الرئيسية المذكورة أعلاه. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن الميزانية في الفروع ذات الصلة أدناه. وتشير الإحصاءات الحكومية إلى أن إيرادات الإقليم في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ لم ترق إلى مستوى النفقات، وذلك للسنة الثانية عشرة على التوالي.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٨ - يقوم اقتصاد برمودا أساسا على تقديم الخدمات المالية إلى المؤسسات التجارية الدولية وعلى السياحة. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن القطاع الصناعي للإقليم صغير والزراعة محدودة لأن حوالي ٢٠ في المائة فقط من الأراضي صالحة للزراعة.

٩ - وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن الناتج المحلي الإجمالي النهائي المقدر لبرمودا بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٤ بلغ ٥,٧ بلايين دولار، أي بزيادة قدرها ٠,٢ في المائة عن الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣ (البالغ ٥,٦ بلايين دولار). وفي عام ٢٠١٤، سجلت سبعة أنشطة اقتصادية زيادة في القيمة المضافة، على رأسها الأنشطة التجارية مثل الخدمات القانونية والمحاسبية وخدمات الاستشارة الإدارية. وقد أسفرت هذه الزيادة في النمو الاقتصادي عن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، حيث بلغ ٤٧٩ ٩١ دولارا. ووفقا لإحصاءات الرسمية المتعلقة بالفصل الثالث من عام ٢٠١٥، قُدر الناتج المحلي الإجمالي الفصلي بالأسعار الجارية بمبلغ ١,٣٥ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ٦,٣ في المائة على أساس سنوي مقارن.

١٠ - ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، يمثل الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات القليلة الماضية تحديا رئيسيا للحكومة، ولذلك فقد اتخذت مبادرات لتعزيز النمو الاقتصادي. وتنتهج حكومة الإقليم استراتيجية ثنائية المسار هدفها تحفيز الاقتصاد من جهة ومراقبة الإنفاق الحكومي وتخفيضه من جهة أخرى. ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تواصل حكومة الإقليم في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ التركيز على تهيئة الظروف اللازمة لجذب الاستثمار المباشر من الخارج بغرض تحفيز الاقتصاد وتعزيز ركيزتيه الرئيسيتين، وهما الأعمال التجارية الدولية والسياحة.

باء - الخدمات المالية

١١ - أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن برمودا أحد المراكز الدولية الرائدة في الأنشطة المالية والأعمال التجارية في العالم. ويشكل ذلك القطاع حوالي ٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. وكذلك فإن برمودا هي أيضا إحدى الولايات القضائية الرئيسية في العالم التي تؤوي أنشطة التأمين وإعادة التأمين الواسعة النطاق.

١٢ - وتتولى تنظيم قطاع الخدمات المالية هيئة ناظمة متكاملة هي هيئة النقد في برمودا التي لها سلطة تحصيل الغرامات المدنية. وليس للإقليم مصرف مركزي. وتتولى فيها إدارة ربط العملة بدولار الولايات المتحدة مصارف تجارية تلي العرض والطلب على أساس معدل واحد إلى واحد. والمصارف، لا هيئة النقد في برمودا، هي التي تملك احتياطات البلد من النقد الأجنبي.

١٣ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، سُجلت ٧١٣ شركة وشراكة دولية جديدة في برمودا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٥، أي بنقصان قدره ١٨,١ في المائة مقارنة بـ ٨٧١ شركة سُجلت في الفترة المقابلة من عام ٢٠١٤، وقد سجلت برمودا ما مجموعه ٨٩ مؤسسة تأمين جديدة و ٢٤ وسيطا في عام ٢٠١٤.

١٤ - ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، لم تكن برمودا قط ولاية قضائية تطبق فيها قوانين سرّية المعلومات المصرفية، وقد حافظت على سجل للمالكين المستفيدين من القطاع الخاص منذ أربعينيات القرن الماضي. ويتضمن السجل الحالي تفاصيل عن المالكين النهائيين للكيانات المؤسسية الخاصة العاملة في برمودا. وهو سجل مركزي تمسكه السلطة العامة، ويجري تحديثه باستخدام نظام آلي نشط تمشيا مع تغير الملكية على مر الزمن. وتتبادل الحكومة حاليا تلك المعلومات مع السلطات المختصة الأخرى لشركائها في المعاهدات عند الطلب. وبموجب التشريعات التنظيمية، ثمة أحكام للمؤسسات المالية تتعلق بأصحاب الأسهم المسيطرين وتتطلب موافقة هيئة النقد في برمودا على هؤلاء الأشخاص.

١٥ - وكانت برمودا تُلزم، منذ ما يزيد على ٧٠ عاما، الأشخاص الراغبين في تأسيس شركة في الإقليم بتوفير المعلومات عن المالك المستفيد النهائي. وتتولى السلطة حاليا التحري عن هؤلاء الأشخاص (بشرط أن يمتلكوا حصة مسيطرة دنيا قدرها ١٠ في المائة). ويخضع نقل الأسهم إلى غير البرموديين أيضا لتحريات من قبل السلطة. وتحتفظ السلطة بكل المعلومات عن المستفيد النهائي التي تقدم لها كجزء من عملية الاستقصاء. ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، لا توجد في برمودا تشريعات تتعلق بسرية المعلومات المالية.

١٦ - ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، اضطلعت برمودا بدور عالمي رائد في مجال الشفافية والتعاون في المسائل الضريبية الدولية، بعد إبرام اتفاقها الأول المتعلق بتبادل المعلومات الضريبية مع المملكة المتحدة في عام ٢٠٠٧، وذلك لكفالة تحقيق أقصى قدر ممكن من الشفافية والأمن الماليين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، انضمت برمودا إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل تيسير التعاون بين الولايات القضائية في فرض الضرائب

وجمعها، وبخاصة من أجل مكافحة تجنب الضرائب والتهرب من دفعها. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ٢٠١٤. ولدى برمودا حوالي ٩٠ شريكا في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف لتبادل المعلومات الضريبية، من خلال مشاركتها في الاتفاقية (مع بلدان مجموعة العشرين، وجميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية باستثناء بلد واحد، وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي).

جيم - السياحة

١٧ - تبين الإحصاءات الحكومية أن قرابة ٥٨٠.٠٠٠ مسافر زاروا برمودا في عام ٢٠١٤، وأنفقوا ما مجموعه ٣٦١,٢ مليون دولار، فأسهموا بما نسبته ٧ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. وخلال نفس العام، كان ١٠ في المائة تقريبا من القوى العاملة في الإقليم تعمل في وظائف ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالسياحة، التي وفرت بشكل مباشر نحو ٢٧٩٦ وظيفة، مما يشكل انخفاضا عن عدد تلك الوظائف في عام ٢٠١٣ البالغ ٣٢١٨ وظيفة.

١٨ - ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، رُصدت لوزارة تنمية السياحة والنقل في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ ميزانية تناهز ٢٣,٥ مليون دولار، خصص مبلغ ٢١,٧ مليون منها لهيئة السياحة في برمودا. وأسهم قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة ٤,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

دال - البناء

١٩ - ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، شهد قطاع التشييد واستغلال المحاجر في عام ٢٠١٤ نموا طفيفا بنسبة ٠,٦ مقارنة بالعام السابق، فبلغت قيمته ١٧٨,٧ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، قُدرت قيمة الأعمال المنجزة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ بمبلغ ٣٨,٩ مليون دولار، مقارنة بـ ٧٩,٥ مليون دولار خلال الفترة المقابلة من عام ٢٠١٤، أي بنقصان قدره ٥١,١ في المائة. ومن أصل الأعمال المنجزة، كانت نسبة ٢٩ في المائة تتعلق بالمباني السكنية، حيث تولى القطاع الخاص نسبة ٣٦ في المائة والقطاع العام ٣٧ في المائة. ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، يجري تشييد عدد من الفنادق، منها فندق جديد في سانت جورج، حيث من المقرر أن تبدأ أعمال التشييد في عام ٢٠١٦، ومن المقرر أيضا بناء محطة جديدة في المطار والقيام بأعمال أخرى استعدادا لاستضافة مباريات كأس أمريكا الخامسة والثلاثين في عام ٢٠١٧.

هاء - النقل والاتصالات

٢٠ - توجد في برمودا شبكة طرق عامة معبدة يبلغ مجموع طولها حوالي ٢٠٠ كلم، وشبكة طرق خاصة يبلغ طولها ٤٠٠ كلم، وحركة المرور على الطرق فيها مكثفة، إذ بلغت حوالي ٧٨ مركبة لكل كيلومتر في عام ٢٠١٤. وقد أدت القيود المفروضة على تملك السيارات بواقع سيارة واحدة لكل أسرة معيشية، مقرونة بسياسة لا تجيز تأجير السيارات، إلى تطوير نظام النقل العام المكون من الحافلات والعبّارات. ولا تزال خدمات النقل العام متاحة مجاناً للطلاب المقيمين في البلد. ووفقاً للإحصاءات الرسمية، كان هناك ما مجموعه ٤٦ ٦٢٥ مركبة برية مسجلة في برمودا في عام ٢٠١٤، مما يدل على انخفاض عدد المركبات للسنة الخامسة على التوالي.

٢١ - وهناك رحلات جوية تجارية منتظمة تربط برمودا بعدد من الجهات في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة. ولبرمودا وكالاتها الخاصة في مجال تنظيم الملاحة الجوية والبحرية، تدير سجلاتها إدارة الطيران المدني وإدارة الشؤون البحرية.

٢٢ - ولدى الإقليم أربع شركات للاتصالات الدولية، لثلاث منها مرافق خاصة ممتدة عبر الأطلسي، تكملها مرافق متصلة بالسواحل للخدمات الخاصة والاتصالات في حالات الطوارئ.

٢٣ - وتشير الإحصاءات الحكومية إلى أن مجموع عدد المشتركين في الهاتف في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، البالغ ٣٥ ٠٠٠ مشترك تقريباً، هو أدنى عدد سُجل منذ الفترة ١٩٨٩/١٩٩٠، وهو انخفاض يُعتبر ناتجاً عن التحول نحو استخدام أجهزة الهاتف الخليوي عوضاً عن الخطوط الأرضية.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢٤ - وفقاً لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، حُصص لوزارة المجتمعات المحلية والثقافة والرياضة نحو ٨٤,٢ مليون دولار، استُخدم حوالي ٥٤ في المائة منها لضمان حصول الأفراد الذين ليست لديهم موارد كافية على المساعدة المالية.

باء - العمالة

٢٥ - وفقا لبيانات العمالة لعام ٢٠١٤، انخفض مجموع عدد الوظائف في برمودا بنسبة ٢,٣ في المائة إلى ٤٧٥ ٣٣ وظيفة (من ٢٧٧ ٣٤ وظيفة في عام ٢٠٠٣)، ولم يزل ينخفض منذ عام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، تشير بيانات عام ٢٠١٥ إلى أن معدل البطالة الإجمالي بلغ ٧ في المائة، مقارنة بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠١٤، وبلغ ٨ في المائة بالنسبة للبرموديين، مقارنة بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠١٤. وكان ٢١٩ ٢ برموديا في المجموع عاطلين عن العمل، مقارنة بالعدد المبلغ عنه في عام ٢٠١٤ وهو ٩٥٧ ٢ شخصا. وبلغ معدل البطالة لدى النساء ٨ في المائة ولدى الرجال ٥ في المائة.

٢٦ - وما فتئت وزارة الداخلية تتصدى للتحديات الناشئة من خلال تعزيز برامجها الأساسية التي تساعد السكان على إيجاد عمل وتدريب القوة العاملة لتلبية معايير الوظائف المتاحة. وفي عام ٢٠١٤، جمعت الوزارة القطاعين العام والخاص لوضع استراتيجيات ترمي إلى تحسين الاقتصاد وإيجاد فرص عمل جديدة، وأسفر ذلك عن وضع الخطة الوطنية للتدريب. وكُرس الجزء الأول من الخطة، الذي نُشر في عام ٢٠١٤، لتحليل القطاعات الاقتصادية الكبرى من أجل فهم سوق العمل الحالي وتحديد سبيل المُضي قُدما نحو إعداد قوة عاملة مستدامة في برمودا. ويُتوقع أن يعالج الجزء الثاني، المتوقع صدوره عما قريب، استراتيجيات التنفيذ.

٢٧ - وبوابة العمالة البرمودية، وهي قاعدة بيانات وطنية على الإنترنت تديرها إدارة تنمية القوى العاملة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، متاحة للبرموديين الذين يبحثون عن عمل، ويتمثل الغرض الرئيسي منها في تجميع الوظائف المتاحة في برمودا في موقع مركزي، بما يساعد على الربط بين العمال وأرباب العمل وإتاحة المزيد من الفرص للبرموديين المؤهلين للحصول على عمل، والتقليل من الحاجة إلى تقديم طلبات الحصول على تصاريح العمل في نهاية المطاف. ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، كان مسجلا في البوابة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ أكثر من ١٠٠٠ من أصحاب العمل وما يزيد على ٦٠٠٠ مرشح.

٢٨ - ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، واصلت لجنة إصلاح القوانين، التي أنشأها وزير الشؤون الداخلية والمكلفة باستعراض الإطار التشريعي للعمالة واستكمالها وتحسينه، العمل على توحيد قوانين العمالة في عام ٢٠١٥، على النحو الذي أشار إليه حاكم الإقليم في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، خلال خطاب العرش لعام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يُعرض مشروع قانون أثناء الدورة التشريعية الصيفية لعام ٢٠١٦.

٢٩ - وتتضمن سياسة تصاريح العمل الجديدة، التي دخلت حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ٢٠١٥، معلومات عن فئات تصاريح العمل، بهدف تشجيع نشوء المؤسسات التجارية الجديدة في برمودا. ومن المتوقع أن تؤدي هذه السياسة إلى زيادة فرص العمل المتاحة للبرموديين وأزواجهم والمقيمين في البلد.

جيم - التعليم

٣٠ - وفقاً لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، رُصدت لوزارة التعليم اعتمادات للميزانية قدرها حوالي ١٢٧,١ مليون للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، دعماً لهدفها العام المتمثل في تولي القيادة الاستراتيجية والإشراف والتوجيه السياساتي من أجل تنفيذ منهاج تعليمي عالي الجودة.

٣١ - والتعليم إلزامي ومجاني في المدارس الحكومية لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٨ سنة. ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، يتضمن نظام التعليم العام للبلد ١٠ مؤسسات للتعليم ما قبل المدرسي، و ١٨ مدرسة ابتدائية، و ٥ مدارس إعدادية، ومدرسة واحدة لذوي الاحتياجات الخاصة، ومدرستين ثانويتين، بلغ مجموع الطلاب فيها حوالي ٣٠٠ ٥ طالب في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويوجد عدد من المدارس الخاصة، منها ست مدارس للتعليم الابتدائي المبكر، توفر التعليم لقرابة ٤٠ في المائة من التلاميذ البرموديين ممن هم في سن التعليم الإلزامي. ولا تحصل هذه المؤسسات على تمويل حكومي. وقد أظهرت الإحصاءات الرسمية أن مجموع عدد المسجلين في المدارس في عام ٢٠١٤، بما في ذلك المدارس العامة والخاصة وكلية برمودا، حوالي ٩ ٧٠٠ طالب.

٣٢ - وكلية برمودا هي مؤسسة التعليم العالي الرئيسية في الإقليم، وهي معتمدة لدى جمعية نيو إنكلند للمدارس والكليات من خلال لجنتها لمؤسسات التعليم العالي. ووفقاً لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، فقد حددت الكلية ٢٠ مؤسسة تقيم معها اتفاقات مطابقة (وهي عملية تطابق بموجبها إحدى المؤسسات دوراتها الدراسية أو احتياجاتها الدراسية مع الدورات الدراسية التي تقدمها مؤسسة أخرى) في حين أن لدى بعض هذه المؤسسات اتفاقات متعددة لبرامج مختلفة. ولدى الكلية أيضاً قائمة بأسماء أكثر من ١٠٠ كلية وجامعة انتقل إليها بنجاح خريجون محليون بعد أن تركوا الكلية. وتطبق لفائدة الطلاب من مواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية. ووفقاً لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، يستفيد عدد متزايد من الطلاب من معدلات الرسوم المحلية لمتابعة دراستهم في المملكة المتحدة. ويوفر الاتحاد الأوروبي إمكانية الحصول على أموال، بما في ذلك لأغراض التعليم العالي والتعليم المهني. وتسعى كلية برمودا في هذا الصدد لعقد مزيد من اتفاقات المطابقة مع المؤسسات الأوروبية.

دال - الصحة العامة

٣٣ - وفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، رُصدت لوزارة الصحة والمسنين والبيئة، للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، ميزانية قدرها ١٩٧ مليون دولار تمثل حوالي ١٨ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي. وبالإضافة إلى الأنظمة، تقدم الوزارة توجيهات سياساتية لقطاع الصحة تشمل رعاية ذوي الإصابات الحادة في المستشفى، ورعاية المصابين بالأمراض النفسية في المستشفى، ومجلس يرمودا للصحة، وخدمات الصحة العامة، ونظام التأمين الصحي، والقطاع الصحي الخاص. ولدى الإقليم نظام مختلط لتمويل الرعاية الصحية يتألف من التمويل الحكومي المباشر وخدمات التأمين الصحي والاجتماعي والإعانات الحكومية.

٣٤ - وسكان يرمودا هم أقرب إلى سن الشيخوخة ومعدل الخصوبة فيها منخفض. ووفقا للإحصاءات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، كان متوقعا أن يبلغ ١٧ في المائة من السكان سن ٦٥ سنة أو أكبر في عام ٢٠١٥، مقارنة بـ ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠١٤، بلغ إجمالي معدل الخصوبة ١,٤٢ ولادة لكل امرأة، وهو دون مستوى الإحلال البالغ ٢,١ ولادة لكل امرأة. ووفقا لما ذكرته منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، قُدر العمر المتوقع عند الولادة في الإقليم في عام ٢٠١٥ بـ ٨٤,٩ سنة للنساء و ٧٧,٣ سنة للرجال. وتفيد التقارير بأن متوسط العمر المتوقع أقل بأربع سنوات لدى السود منه لدى البيض.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٥ - تتمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية لوزارة شؤون السلامة العامة في تعزيز المعايير المهنية لدى جهاز شرطة يرمودا وكتيبة يرمودا ودائرة يرمودا للإطفاء والإنقاذ، وإدارة الإصلاحات والإدارة الوطنية لمكافحة المخدرات. ويشغل رئيس الوزراء أيضا منصب وزير الأمن الوطني.

٣٦ - وتشمل الجهود التي تبذلها الشرطة لكفالة السلامة العامة في الإقليم الإنفاذ الصارم للقوانين ومشاركة المجتمعات المحلية وإجراء تحقيقات دقيقة تفضي إلى توجيه إدانات. ووفقا لإفادة الدولة القائمة بالإدارة، اتسم الفصل الثاني من عام ٢٠١٤ بأدنى معدلات الجريمة في الإقليم منذ عام ٢٠٠٠، ويُعزى ذلك في جزء كبير منه إلى قوة الشرطة وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية. ولا تزال الجريمة آخذة في الانخفاض، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعصابات الإجرامية ملتزمة بوضع برامج تعالج وتمنع السلوك المناوئ للمجتمع.

٣٧ - وتمول المملكة المتحدة خدمات مستشار في مجال إنفاذ القانون مقره في ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية يتولى تنسيق التدريب وإدارته وتيسيره وإسداء المشورة الاستراتيجية لوكالات إنفاذ القانون في الإقليم بشأن الأخذ بأساليب ومهارات جديدة.

واو - حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها

٣٨ - تسري على برمودا أحكام الصكوك الأساسية الدولية والأوروبية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ورد سابقاً، قررت الحكومة وضع سياسة جنسانية وطنية لتعزيز اتخاذ قرارات منصفة تشمل مختلف الاحتياجات والقيود والأولويات المتصلة بالرجل والمرأة. فمثلاً، قد يشكل الدستور عائقاً أمام تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في برمودا. ويتصل ذلك بصورة خاصة بما تنص عليه لاتفاقية من مطلب المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون، نظراً لأن الزوج غير البرمودي لامرأة برمودية يتمتع بحقوق أقل مما تتمتع به الزوجة البرمودية لرجل غير برمودي. ولا تجيز الاتفاقية هذا التمييز.

خامسا - البيئة

٣٩ - تنتج حوالي ٩٨ في المائة من الطاقة الكهربائية في الإقليم شركة خاصة واحدة تعتمد حصراً على الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء وتوفر نسبة الـ ٢ في المائة المتبقية محطة خليج تايتز لتحويل النفايات إلى طاقة التي تملكها وتشغلها وزارة الأشغال العامة.

٤٠ - وقد تطرق والي الإقليم في خطاب العرش لعام ٢٠١٥ الذي أدلى به في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، إلى إنشاء مرفق لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية، سعياً لتحقيق أهداف الإقليم في مجال الطاقة التي تشمل زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وتفيد التقارير بأن هذا المشروع، المقرر تدشينه في عام ٢٠١٦، بإمكانه إنتاج ٢٠ في المائة الطاقة الكهربائية التي يحتاجها الإقليم في أوقات ذروة الطلب خلال ساعات النهار.

سادسا - المسائل العسكرية

٤١ - تحتفظ برمودا بكتيبة دفاع تضم حوالي ٦٠٠ جندي، اسمها كتيبة برمودا التي تشمل "نواة" دائمة تتألف من حوالي ١٤٠ جنديا و ٣٠ جنديا متفرغا، بالإضافة إلى أفراد يعملون بعض الوقت. ويخضع الذكور البالغون من سكان الإقليم للتجنيد الإلزامي بطريق القرعة، ويقتضي هذا التجنيد الخدمة بدوام جزئي لثلاث سنوات تقريبا تنطوي على القيام بتدريبات أسبوعية وحضور معسكر سنوي مدته ١٥ يوما. ويتقاضى جميع الجنود أجرا على خدمتهم العسكرية.

٤٢ - وتتعاون الكتيبة بانتظام مع حكومات وجيوش أجنبية تشمل حكومات جامايكا وكندا والولايات المتحدة، وتساعد في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في الأقاليم الأخرى التي تديرها المملكة المتحدة.

٤٣ - ولا تزال الدولة القائمة بالإدارة ملتزمة بإلغاء التجنيد الإلزامي. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقت الكتيبة حملة علاقات عامة واسعة النطاق في سعي منها لتعزيز التجنيد التطوعي.

سابعا - العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية

٤٤ - برمودا عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، والسوق الكاريبية المشتركة وعضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي التي أنشئت لمكافحة غسل الأموال. ووكالة الاستخبارات المالية في برمودا هي عضو في مجموعة إيغموننت لوحدة الاستخبارات المالية، وهيئة النقد في برمودا عضو في الهيئات المالية التنظيمية الإقليمية والدولية، بما في ذلك الرابطة الدولية لمشرفي التأمين، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، وفريق مشرفي المركز المالي الدولي. وتضطلع برمودا أيضا بدور رئيسي في المنتدى العالمي المعني بالشفافية الضريبية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بوصفها عضوا في فريق استعراض الأقران التابع للمنتدى. وتشارك برمودا أيضا في مؤسسة حفظ السلاحف البحرية، وفي الحوار بين منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة بشأن التعاون في مجال الأمن، والاتحاد الدولي لنقابات العمال، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، واللجنة الأولمبية الدولية.

٤٥ - وقد انضم الإقليم إلى قرار مجلس الاتحاد الأوروبي لرابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار والأقاليم التابعة للاتحاد الأوروبي (2013/755/EU) لعام ٢٠١٣، الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٤، وتمت المصادقة عليه في إطار جهود تهدف، في جملة أمور، إلى الانتقال

من نهج التعاون الإنمائي التقليدي إلى الشراكة التبادلية التي تعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم.

ثامنا - الوضع المستقبلي للإقليم

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٦ - وردت المعلومات المتعلقة بالتطورات التي طرأت على الوضع المستقبلي لبرمودا في الفرع الأول أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٧ - في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ذكر ممثل المملكة المتحدة، في الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المنعقدة خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة ما وراء البحار هي علاقة عصرية تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار ما إذا كان سيظل إقليمًا بريطانيا. وأضاف أن المملكة المتحدة وأقاليمها تسلم بأن علاقتهما تعود بمنافع ومسؤوليات متبادلة.

٤٨ - ومضى الممثل قائلاً إنه منذ أن نشرت حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتاباً أبيض بعنوان "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة"، عملت بشكل وثيق مع أقاليمها على زيادة تدعيم تلك الشراكات. وقال إن حكومة بلده قد عززت الاجتماع السنوي مع زعماء الأقاليم ليصبح مجلساً وزارياً مشتركاً له ولاية واضحة تتمثل في استعراض وتنفيذ الاستراتيجية والالتزامات الواردة في الورقة. وأوضح أن مسؤولية وهدف حكومة بلده الرئيسيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هما ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم ولشعوب الأقاليم.

٤٩ - وفي الاجتماع الرابع للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتفقت المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار على إصدار بيان تضمّن، في جملة أمور، تحديد الموقف المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار فيما يتصل بتقرير المصير. وذكر الزعماء والممثلون السياسيون في البيان أن قادة أقاليم ما وراء البحار انتخبتهم شعوب أقاليمهم بصورة ديمقراطية، وهم مسؤولون أمام هذه الشعوب، وأن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار.

وأعادوا تأكيد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، الذي يشكل مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكل مكوناتها. والتزموا باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالب العدائية بالحصول على السيادة، واتفقوا على أن الهيكل الجوهري لعلاقتهم الدستورية هو الأصلح، حيث تم بموجب هذا الهيكل، وإلى الحد الأقصى الممكن، نقل السلطات إلى حكومات الأقاليم على نحو يتسق مع احتفاظ المملكة المتحدة بالسلطة اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. كما اتفقوا في الوقت نفسه على ضرورة أن يتم مع مرور الوقت استعراض فعالية هذه الترتيبات الدستورية.

تاسعا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٠ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت القرارين ١٠٢/٧٠ ألف وباء، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٥ (A/70/23) وعلى التوصية التي قدمتها اللجنة الرابعة لاحقا. ويتعلق الجزء الثالث من القرار ١٠٢/٧٠ بباء برمودا. وورد في ذلك الجزء أن الجمعية العامة:

(أ) تؤكد أهمية تقرير لجنة استقلال برمودا لعام ٢٠٠٥ الذي يقدم دراسة وافية للحقائق المحيطة بالاستقلال، وما زالت تأسف لأنه لم يجر حتى الآن تنفيذ الخطط الرامية إلى عقد اجتماعات عامة وعرض ورقة خضراء على مجلس النواب تليها ورقة بيضاء تحدد الاقتراحات في مجال السياسة العامة المتعلقة باستقلال برمودا؛

(ب) تؤكد الحاجة إلى مواصلة تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة في الحكومة، بما يعود بالفائدة على الإقليم؛

(ج) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(د) ترحب بمشاركة برمودا مشاركة نشطة في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.